هل الرسم العثماني توقيفي

أثارت قضية الرسم العثماني خلافًا بين العلماء ، منهم يرى أنه توقيفي عن الرسول ﷺ وعن الصحابة - رضي اللّه عنهم - حيث أمرهم ﷺ بكتابته وأقرهم عليه .

ومنهم من يرى أنه اصطلاحي ، ولا مانع من مخالفته وكتابته بالطرق الحديثة تحقيقًا للمصلحة العامة للمسلمين .

وللعلماء في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن رسم المصحف توقيفي لا يجوز تغييره ، وتحرم مخالفته ، شأنه في ذلك شأن ترتيب سور القرآن وآياته ، لا يجوز لنا أن نقدم أو نؤخر منها شيئًا .

وهو مذهب جمهور الأمة سلفًا وخلفًا ، ونقل كثير من العلماء الإجماع على ذلك .

المذهب الثاني : أن رسم المصحف ليس توقيفيًّا ، وأنه لا مانع من تغيير هذا الرسم حسبما تقتضيه قواعد الرسم الحديثة .

وممن ناصر هذا المذهب : أبو بكر الباقلاني ، وابن خلدون ، وكثير من العلماء المعاصرين [1] .

المذهب الثالث : جواز كتابته بالرسم الحديث لعامة الناس حسب قواعد الخط في أي عصر ، مع الإبقاء على الرسم العثماني والمحافظة عليه للعلماء والخاصة ، كأثر من الآثار النفيسة التي حافظت عليها الأجيال المتعاقبة .

وممن ناصر هذا المذهب : الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، وبدر الدين الزركشي [2] .

---

(١) انظر : تاريخ ابن خلدون (٧٥٧/١) ، مناهل العرفان (٣٧٣/١) ، المصحف الشريف للشيخ القاضي ص ٩٨ .
(٢) انظر : البرهان (٣٧٩/١) .

أدلة المذاهب

أدلة المذهب الأول :

استدل الجمهور على صحة مذهبهم ، وهو : أن الرسم العثماني توقيفي لا يجوز تغييره بالأدلة الآتية :

أولًا : لقد كان الرسول ﷺ حريصًا - كل الحرص - على توثيق النص القرآني من جهتين :

الجهة الأولى : الحفظ :

فقد كان ﷺ يحفظ كل ما ينزل عليه من الوحي ، ثم يقرئ أصحابه بما حفظ ، ويأمرهم بحفظه .

الجهة الثانية : الكتابة :

وقد بيّنا - فيما سبق - أنه ﷺ كان له كتّاب يكتبون له الوحي ، ثم يراجعهم فيما كتبوا ، حتى إذا وجد خطأ أمرهم بإصلاحه .

عن زيد بن ثابت - رضي اللّه عنه - قال : « كنت أكتب الوحي عند رسول اللّه ﷺ وهو يملي عليّ ، فإذا فرغت قال ﷺ : « اقرأ » فأقرؤه ، فإذا كان فيه سقط أقامه ، ثم أخرج به إلى الناس » (١) .

وعن ابن عباس - رضي اللّه عنهما - قال : « كان رسول الله ﷺ مما يأتي عليه الزمان ، وهو تنزل عليه السور ذوات العدد ، فكان إذا أنزل عليه شيء منه دعا بعض من كان يكتب فيقول : « ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا ، وإذا نزلت عليه الآية يقول : ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا » (٢) .

ولم يلحق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى إلا والقرآن كله مكتوب على هذه

---

(١) رواه الطبراني بسند رجاله موثقون .

(٢) رواه الترمذي وقال : هذا حديث حسن .

الصورة ، وإن لم يكن مجموعًا في مكان واحد .

وكان ﷺ يرشدهم إلى الطريقة المثلى في الكتابة - بوحي من جبريل عليه السلام - فقد روي أنه ﷺ قال لمعاوية : « ألِقِ الدواة [1] ، وحرّف القلم ، وأقم الباء ، وفرّق السين ، ولا تعوّر الميم ، وحسّن الله ، ومد الرحمن ، وجوّد الرحيم » .

قال القاضي عياض - بعد أن أورد الحديث - : « وهذا وإن لم تصح الرواية أنه ﷺ كتب ، فلا يبعد أن يرزق علم هذا ويمنع القراءة والكتابة » [2] .

وقال الشيخ محمد حسنين مخلوف : « ولا ينافية ما قيل : إن النبي ﷺ كان أميًّا لم يتعلم الكتابة ؟ لأن الإملاء بالتلقين على هذا النحو لا يستلزم تعلم الكتابة بالمعنى الذي نفي عنه ﷺ ، فإن الأول إيحاء وإعلام محض بهجاء الكتابة ورقومها بدون تعلم وكسب ، والثاني تعلم كسبي ، وعمل يدوي ، كما يتعلم أحدنا مبادئ الكتابة ثم يقرأ ويكتب ، وإنما لم يتعلم ﷺ الكتابة أو يكتب لئلا يظن أنه مصنف القرآن ، فيرتاب في أمره ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [3] .

فالكتابة لم تقع منه ﷺ لا عن وحي ولا تعلم ، ولا عن غريزة ينشأ عنها نظم الكتابة كما ينشأ الشعر عن سليقة العربي » [4] .

والذي لا خلاف عليه بين العلماء : أن القرآن الكريم كتب بين يدي النبي ﷺ ، وأقر الصحابة رضي اللّه عنهم على هذه الكتابة ، والتقرير أحد أقسام السنة ، وهو حجة عند المحدثين والأصوليين ، فلو كان هناك خطأ في الكتابة لما أقرهم على ذلك ؛ لأنه يناقض صريح قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ .

قال صاحب كتاب « الإبريز » نقلًا عن شيخه عبد العزيز الدباغ : « رسم

---

(١) أي : أصلح مدادها .

(٢) انظر : تفسير القرطبي (١٣/٣٥٣) .

(٣) سورة العنكبوت الآية (٤٨) .

(٤) عنوان البيان في علوم التبيان ص ٤٣ .

القرآن سر من أسرار المشاهدة وكمال الرفعة ، وهو صادر من النبي ﷺ وليس للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة ، وإنما هو بتوقيف من النبي ﷺ وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها ونحو ذلك ؛ لأسرار لا تهتدي إليها العقول إلا بفتح رباني ، وهو سر من الأسرار التي خص الله به كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية ، فكما أن نظمه معجز ، فرسمه معجز أيضًا » (١) .

ثانيًا : فعل الصحابة :

الدليل الثاني على أن الرسم العثماني توقيفي : فعل الصحابة – رضي اللّه عنهم – فمن الثابت أن أبا بكر – رضي اللّه عنه – لما تولى الخلافة وأمر بجمع القرآن ، كتبه الكتَبة على نفس الهيئة التي كتب عليها أيام الرسول ﷺ ، ثم جاء عثمان – رضي اللّه عنه – وأمر بنسخ المصاحف من صحف أبي بكر على هذا الرسم .

وقد حث الرسول ﷺ على الاقتداء بالخلفاء الراشدين والتمسك بفعلهم فقال ﷺ : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي » (٢) .

وروى الإمام أحمد عن عبد اللّه بن مسعود – رضي اللّه عنه – قال : « من كان متأسيًا فليتأسّ بأصحاب رسول الله ﷺ ، فإنهم كانوا أبرّ هذه الأمة قلوبًا ، وأعمقها علمًا ، وأقلها تكلفًا ، وأقومها هديًا ، وأحسنها حالًا ، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم . واتبعوا آثارهم ؛ فإنهم كانوا على الهدي المستقيم » (٣) .

---

(١) انظر : الإبريز للشيخ عبد العزيز بن مسعود الدباغ ص ٦٠ .

(٢) حديث صحيح : أخرجه أبو داود في كتاب السنة ، باب في لزوم السنة (٥٠٦/٢) ، والترمذي في كتاب العلم ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٤٤/٥) ، وابن ماجه في المقدمة ، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ، وأحمد في المسند (١٢٦/٤) .

(٣) انظر : إعلام الموقعين (١٣٩/٤) .

ثالثًا : الإجماع :

من المعلوم أن القرآن جمع وكتب في عهد أبي بكر رضي اللّه عنه ، وأن عثمان - رضي اللّه عنه - نسخ المصاحف من الصحف التي جمعت في عهد أبي بكر ، وأرسلها إلى الأمصار المختلفة ، وتلقى الصحابة - رضي اللّه عنهم - هذا العمل بالرضا والقبول ولم يشذ أحد منهم على ذلك ، وكانوا اثني عشر ألف صحابي ، فكان ذلك إجماعًا منهم على صحة هذا العمل ، وعدم جواز مخالفته ، وتبعهم على ذلك التابعون والأئمة المجتهدون ، وأئمة القراءة في جميع العصور .

سئل الإمام مالك - رضي الله عنه - فقيل له : أرأيت من استكتب مصحفًا اليوم ، أترى أن يكتب على ما أحدث الناس من الهجاء اليوم ؟ قال : « لا أرى ذلك ، ولكن يكتب على الكتبة الأولى [1] » (كتبة الوحي) .

قال الداني - بعد أن حكى كلام الإمام مالك - : « ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة » [2] .

وقال الإمام أحمد : « تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك » [3] .

وقال القاضي عياض : « وقد أجمع المسلمون أن القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض ، المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان من أول ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ إلى آخر ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ أنه كلام الله ووحيه المنزل عل نبيه محمد ﷺ وأن جميع ما فيه حق ، وأن من نقص حرفًا قاصدًا لذلك ، أو بدّله بحرف آخر مكانه ، أو زاد حرفًا مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الإجماع ، وأجمع على أنه ليس من القرآن عامدًا لكل هذا أنه كافر » [4] .

---

(١) المقنع ص ٩-١٠ .

(٢) المصدر السابق وانظر : الإتقان (١٤٦/١) .

(٣) انظر : الإتقان (١٦٧/٢) .

(٤) الشفا للقاضي عياض (٣٠٥/٢) .

ونقل الجعبري وغيره إجماع الأئمة الأربعة على وجوب اتباع مرسوم المصحف العثماني [1] .

وفي شرح الطحاوي : « ينبغي لمن أراد كتابة القرآن أن ينظم الكلمات كما هي في مصحف عثمان رضي الله عنه ؛ لإجماع الأمة على ذلك [2] .

وقال الزمخشري في الكشاف [3] : في تفسير قوله الله تعالى : ﴿ وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ ﴾ [4] : « وقعت اللام في المصحف مفصولة عن « هذا » خارجة عن أوضاع الخط العربي ، وخط المصحف سنة لا تغير » .

وفي شعب الإيمان للبيهقي [5] : « من كتب مصحفًا فينبغي أن يحافظ على حروف الهجاء التي كتبوا بها تلك المصاحف ، ولا يخالفهم فيها ، ولا يغير مما كتبوه شيئًا ؛ فإنهم أكثر علمًا ، وأصدق قلبًا ولسانًا ، وأعظم أمانةً منا ، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم » .

رابعًا : أن قواعد الإملاء عرضة للتغيير والتبديل من جيل إلى جيل ، ومن بلد إلى بلد ، فلو كتب المصحف حسب الرسم القياسي وقواعد الإملاء الحديثة ، لأدى ذلك إلى اختلاف المصاحف ، ووقع الناس في الإشكال ذاته ، فلا يعرف الشامي القراءة في المصحف المصري ، ولا المغربي في المشرقي ، وهكذا تعود مشكلة الألفاظ قريبة من المشكلة التي حدثت أيام « عثمان بن عفان » رضي الله عنه .

على أن إخضاع المصحف للرسم الإملائي ربما يكون مدعاة – من قريب أو بعيد – إلى التغيير في جوهر الألفاظ والكلمات القرآنية من أعداء الإسلام ، وسد

---

(١) سمير الطالبين للشيخ الضباع ص ١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠ .

(٣) جـ ٣ ص ٨٢ .

(٤) سورة الفرقان من الآية (٧) .

(٥) شعب الإيمان : فصل في تنوير موضع القرآن جـ ٢ ص ٥٤٨ تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ط . دار الكتب العلمية .

الذريعة أصل من أصول التشريع الإسلامي ، فيجب سد الباب على كل من تسوّل له نفسه المساس بقدسية القرآن الكريم ، وبقاء الرسم العثماني كما هو [1] .

خامسا : أن تلاوة القرآن لها أحكام خاصة ، لا يمكن أن تعرف إلا بالتلقي والمشافهة ، حتى يتصل سند التلقي والإقراء من لدن رسول الله ﷺ إلى قيام الساعة ، وهذه خاصية اختص الله بها القرآن الكريم ، وبقاء الخط العثماني يدفع المسلمين إلى الحرص على التلقي من أهل الاختصاص ، فتبقى سلسلة السند متصلة [2] .

سادسًا : أن الرسم العثماني له خصائص ومميزات ليست موجودة في الرسم الإملائي .

ومن هذه المميزات :

١ – الإشارة : إلى ما في الكلمة من أوجه القراءات ؛ كالأمثلة التي تقدمت عند الكلام على كيفية اشتمال المصاحف على ما استقر وصح نقله عن رسول الله ﷺ ، ولم تنسخ تلاوته ، وموافقة القراءة لرسم المصحف شرط من شروط قبولها ، فارتباط الرسم العثماني بالقراءات ارتباط وثيق الصلة ، ولا يمكن أن يقوم مقامه أي رسم آخر .

ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد : أن هاء التأنيث أحيانًا ترسم بالتاء ، وأحيانًا ترسم بالهاء ، وليس ذلك من قبيل الصدفة ، وإنما هو تابع للقراءة ومحقق لها ، فكلمة « بيّنة » وردت في القرآن الكريم في تسعة عشر موضعًا ، كتبت كلها بالهاء ، إلا في موضع واحد كتبت فيه بالتاء ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ﴾ [3] .

والسبب في ذلك : أن هذا الموضع فيه خلاف بين القراء ، فمنهم من يقرأ بالجمع « بينات » ومنهم من يقرأ بالإفراد ، فرسمت بالتاء لتحتمل القراءتين ، أما بقية المواضع فليس فيها إلا الإفراد ، فرسمت كلها بالهاء [4] .

---

(١) تاريخ المصحف الشريف للشيخ القاضي ص ٨٦ .

(٢) مع القرآن الكريم ، حيدر قفة ص ١٠٣ .

(٣) سورة فاطر من الآية (٤٠) .

(٤) انظر : النشر (١٢٩/٢وما بعدها) .

٢ – الدلالة على بعض لغات العرب :

الخاصية الثانية التي يختص بها الرسم العثماني : أن فيه دلالة على بعض لغات العرب ، وهم يفتخرون بأن القرآن نزل بلغتهم ، وكتب – أيضًا – على لغتهم .

ومن أمثلة ذلك : كتابة هاء التأنيث تاء مفتوحة في بعض المواضع ؛ للإيذان بجواز الوقف عليها بالتاء على لغة « طيء » ، كما في قوله تعالى : ﴿ .. إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (١) ، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ (٢) كتبت في سورة إبراهيم بالتاء ، وفي سورة النحل بالهاء ، للدلالة على بعض لغات العرب .

ومن أمثلة ما جاء محققًا لبعض لغات العرب : حذف ياء المضارعة من غير جازم ، على لغة هذيل ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ .. ﴾ (٣) . فقد حذفت الياء من « يأت » وليس قبلها جازم (٤) .

٣ – اتصال السند :

من أهم المميزات التي يتميز بها الرسم العثماني : أنه يؤدي إلى اتصال السند إلى رسول اللّه ﷺ ؛ لأنه لو كان مكتوبًا على الرسم القياسي لا ستغنى الناس عن التلقي والأخذ عن المشايخ ، واكتفوا بالقراءة في المصاحف ، فيفوتهم معرفة ما فيه من طرق الأداء من مد وقصر ، وإدغام وإظهار ، وتحقيق وتسهيل ، وفتح وإمالة ، وترقيق وتغليظ ، وإشمام وروم ، وغير ذلك من القواعد التي لا يمكن الوقوف عليها ولا أداؤها بطريقة سليمة إلا بالتلقي والمشافهة ، وإلا فكيف ينطق المسلم قوله تعالى : ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ ﴿ حمٓ ۝ عٓسٓقٓ ﴾ ﴿ طسٓمٓ ﴾ ﴿ يسٓ ﴾ لو لم يسمعها من معلم أو يقرأها عليه ؟

واتصال السند خاصية من الخصائص التي اختصت بها الأمة المحمدية ، لا سيما في تلاوة القرآن الكريم (٥) .

---

(١) سورة الأعراف من الآية (٥٦) .
(٢) سورة إبراهيم (٣٤) والنحل (١٨) .
(٣) سورة هود من الآية (١٠٥) .
(٤) البرهان للزركشي (٣٧٩/١) .
(٥) انظر : تدريب الراوي للسيوطي (١٦٠/٢) .

٤ – الدلالة على أصل الحركة :

من المعروف أن المصاحف العثمانية كانت خالية من النقط والشكل ؛ ولذلك أشير إلى بعض الحركات بحروف تدل عليها ، مثل : زيادة الياء في قوله تعالى : ﴿ مِن نَّبَإِيٓ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [١] زيدت الياء بعد الهمزة للدلالة على الكسرة [٢] .

ومثل زيادة الواو في قوله تعالى : ﴿ سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [٣] .

زيدت الواو في ﴿ سَأُوْرِيكُمْ ﴾ للدلالة على أن الهمزة مضمونة .

وبعض العلماء يرى أن الزائد هو الألف ، وأن الواو صورة الهمزة [٤] .

٥ – الدلالة على أصل الحرف :

مثل : كتابة لفظ (الصلاة ، الزكاة ، الحياة ، الربا) بالواو بدلًا من الألف . ومثل رسم الألف بالياء للدلالة على أن أصلها الياء فيميلها من مذهبه الإمالة مثل : (والضحى ، فهدى ، التقوى ، يغشى) وإذا كان أصلها الواو رسمت ألفًا ، للدلالة على عدم إمالتها مثل (إن الصفا ، عفا ، خلا ، دعا ، دنا) .

٦ – الدلالة على بعض المعاني الدقيقة :

من المميزات التي تميز بها الرسم العثماني : دلالته على معان خفية دقيقة ، لا تدرك إلا بإمعان النظر فيها ، أو بفتح رباني – كما قال بعض العلماء .

ومن أمثله ذلك :

أ – قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [٥] رسم قوله تعالى ﴿ بِأَيْيْدٍ ﴾ بياءين للإشارة إلى عظمة قدرة الله تعالى التي بنى بها السماء ، وأنها قوة لا تشبهها قوة أخرى ، تمشيًا مع القاعدة المشهورة : « زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى » .

---

(١) سورة الأنعام من الآية (٣٤) .

(٢) انظر : النشر (٤٦٠/١) وعلله بعضهم بأن فيه إشارة إلى كثرة ما جاء من أخبار المرسلين في القرآن الكريم ، من تحمل الأذى ، والصبر حتى جاءهم نصر الله .

(٣) سورة الأعراف من الآية (١٤٥) .

(٤) انظر : النشر (٤٥٦/١) .

(٥) سورة الذاريات الآية (٤٧) .

ب – قوله تعالى : ﴿ وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ ﴾ في سورة الزمر [1] ، وقوله تعالى : ﴿ وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ﴾ في سورة الفجر [2] ، رسمتا بزيادة الألف (وجائ) للتفخيم والتهويل والوعيد والتهديد ، وأنه مجيءٌ على غير ما يعهد البشر ، فجاء الرسم على غير ما يعهدون .

جـ – زيادة الياء في قوله تعالى : ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ [3] أي المجنون ، فزيدت الياء في (بأييكم) للإشارة إلى أن جنون المشركين بلغ الغاية وتجاوز الحد .

د – زيادة الألف في قوله تعالى : ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ .. ﴾ [4] رسمت الهمزة على واو وزيد بعدها ألف ؛ للدلالة على أن يعقوب – عليه السلام – كان يكثر من ذكر يوسف – عليه السلام .

هـ – زيادة الألف في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا ﴾ [5] رسمت الهمزة على واو وبعدها ألف ؛ للدلالة على استمرار الري لمن كان في الجنة وعدم الظمأ .

و – زيادة الألف بعد الفعل المعتل الآخر في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾ [6] . فقد زيدت الألف بعد الفعل (يعفوا) للإشارة إلى كثرة عفو الله تعالى واستمراره .

ز – كذلك حذف الألف في بعض المواضع التي يجب أن تثبت فيها للدلالة على معنى معين :

فقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ ﴾ [7] حذفت الألف من « سعو » للإشارة إلى أنه سعي في الباطل لا يصح له ثبات في الوجود ، ولن يحصلوا منه على طائل .

---

(١) من الآية (٦٩) .
(٢) من الآية (٢٣) .
(٣) سورة القلم الآية (٦) .
(٤) سورة يوسف من الآية (٨٥) .
(٥) سورة طه من الآية (١١٩) .
(٦) سورة الشورى من الآية (٣٠) .
(٧) سورة سبأ من الآية (٥) .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وجَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ (٤) كل هذه الأفعال حذفت منها الألف بعد واو الجماعة في (جاءوا) للإشارة إلى أن مجيئهم على وجه غير صحيح ، ويغلب عليه الكذب والتزوير .

جـ - كذلك حذفت الألف من قوله تعالى : ﴿ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ (٥) حذفت الألف التي بعد الواو في قوله تعالى : (عتو) للدلالة على أنه باطل ، ولا أثر له يذكر في الوجود .

٧ - إفادة بعض المعاني المختلفة :

فمن خصائص هذا الرسم : أن الكلمة تكتب بطريقتين مختلفتين لتدل في كل موقع على معنى مخالف للآخر ، ومن أمثلة ذلك : قطع « أم » عن « من » أو وصلها بها ، فكتبت مقطوعة في قوله تعالى : ﴿ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ (٦) للدلالة على أنها « أم » المنقطعة ، وسميت بذلك لقطع الكلام الأول واستئناف غيره (٧) .

وكتبت موصوله في مثل قوله تعالى : ﴿ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (٨) للدلالة على أنها ليست مقطوعة .

إلى غير ذلك من المزايا والأسرار التي يمكن أن تستفاد من الرسم العثماني إذا درست بعقل واع ، وقلب مستضيء ، والتي تدل على وجوب بقاء الرسم العثماني كما هو ، وعدم مخالفته بحال من الأحوال (٩) .

---

(١) سورة الأعراف من الآية (١١٦) .
(٢) سورة الفرقان من الآية (٤) .
(٣) سورة يوسف من الآية (١٦) .
(٤) سورة يوسف من الآية (١٨) .
(٥) سورة الفرقان من الآية (٢١) .
(٦) سورة النساء من الآية (١٠٩) .
(٧) انظر : الصاحبي ص ٨٧ طبعة دار الكتب العلمية .
(٨) سورة الملك ٢٢ .
(٩) انظر : البرهان للزركشي (٣٧٩/١ وما بعدها) ، عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل لأبي العباس احمد بن محمد بن عثمان الأسدي ففيه توجيه كاف لهذه الظواهر .

أدلة المذهب الثاني :

استدل القائلون بأن الرسم العثماني ليس توقيفيًّا بما يأتي :

أولًا : أنه لا دليل يدل على ذلك من القرآن أو السنة ، فلا مانع من رسمه بأي رسم كان .

ولذلك يقول أبو بكر الباقلاني : « وأما الكتابة : فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئًا ؛ إذ لم يأخذ على كتّاب القرآن وخطّاط المصاحف رسمًا بعينه دون غيره ، أوجبه عليهم وترك ما عداه ؛ إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيف ، وليس من نصوص الكتاب ولا مفهومه أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص ، وحدّ محدد ، لا يجوز تجاوزه ، ولا في نص السنة ما يوجب ذلك ويدل عليه ، ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك ، ولا دلت عليه القياسات الشرعية ، بل السنة دلت على جواز رسمه بأي وجه سهل ؛ لأن رسول اللّه ﷺ كان يأمر برسمه ، ولم يبين لهم وجهًا معينًا ، ولا نهى أحدًا عن كتابته ، ولذلك اختلفت خطوط المصاحف ، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ ، ومنهم من كان يزيد وينقص ؛ لعلمه بأن ذلك اصطلاحٌ ، وأن الناس لا يخفى عليهم الحال ، ولأجل هذا - بعينه - جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط الأول ، وأن يجعل اللام على صورة الكاف ، وأن تعوّج الألفات ، وأن يكتب على غير هذه الوجوه ، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين ، وجاز أن يكتب بالخطوط والهجاء المستحدثة ، وجاز أن يكتب بين ذلك .

وإذا كانت خطوط المصاحف ، وكثير من حروفها مختلفة ، متغايرة الصورة ، وكان الناس قد أجازوا ذلك ، وأجازوا أن يكتب كل واحد منهم بما هو عادته ، وما هو أسهل وأشهر وأولى ، من غير تأثيم ولا تناكر ، علم أنه لم يؤخذ من ذلك على الناس حد محدود مخصوص ، والسبب في ذلك : أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرموز ، فكل رسم دال على الكلمة ، مفيد لوجه قراءتها تجب صحته ، أو تصويب الكاتب به على أي صورة كانت .

وبالجملة : فكل من ادّعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص ، وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه ، وأنّى له ذلك » [1] ؟!

---

(١) الإبريز للدباغ ص ٥٥ ، ومناهل العرفان للزرقاني (٣٧٣/١) .

الرد على هذا الدليل :

يرد على هذا الدليل بما ياتي :

١ - دعواهم أنه ليس هناك دليل على التوقيف ، لا من القرآن ولا من السنة والإجماع والقياس ، كل ذلك مردود بالأدلة التي سقناها لمذهب الجمهور .

٢ - قول أبي بكر : « ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط الأول » لا معنى له ولا يفيد القائلين بهذا المذهب ؛ لأن الحروف الكوفية لم تخرج عن كونها مطابقة لنفس القواعد التي كتب بها المصحف ، فأين الشاهد في ذلك ؟

٣ - دعواه : « أن كل رسم دال على الكلمة مفيد لوجه قراءتها تجب صحته ، وتصويب الكاتب به على أي صورة كانت » هذه الدعوى تناقض ما يذهب إليه أصحاب هذا المذهب ، وتهدم الأساس الذي بني عليه ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، والتوقيف فيها أمر مجمع عليه .

فالقول بأن يرسم القرآن كيفما كان ، وبأى طريقة ، قول باطل ، يخالف ماجاء عن سلف الأمة وخلفها ، بالنقل الصحيح ، والتلقي عن أهل الرواية .

جاء في إتحاف فضلاء البشر [1] :

« وقد أجمعوا على لزوم اتباع الرسم - فيما تدعو الحاجة إليه اختيارًا واضطرارًا - وورد ذلك نصًّا عن نافع ، وأبي عمرو ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وكذا أبو جعفر ، وخلف ، ورواه كذلك - نصًّا - الأهوازي وغيره عن ابن عامر ، واختاره أهل الأداء لبقية القراء ، بل رواه أئمة العراقيين نصًّا وأداء عن كل القراء » .

ثانيا : أن الخط العربي - عند ظهور الإسلام وكتابة المصاحف - كان في دور الطفولة والتكوين ، ولم يكن الكتَّاب - حينئذ - قد حذقوا الكتابة ، فكتبوا على قدر ما تيسر لهم ، أمَا وقد استقرت قواعد الكتابة وأصول الخط ،

---

(١) جـ ١ ص ٣١٩ تحقيق الدكتور شعبان إسماعيل .

فلا مانع من كتابة « المصحف » بالخط المعروف للناس اليوم ؛ تسهيلًا عليهم ، ورفعًا للحرج عنهم [1] .

مناقشة هذا الدليل :

هذا الدليل مبني على الاتجاه الذي يرى خطأ الصحابة – رضي اللّه عنهم – في كتابة القرآن الكريم ، وقد سبق الرد على ذلك ، وبينا أنهم – رضي اللّه عنهم – كانوا يكتبون بناء على قواعد صحيحة ؛ ولذلك فرقوا بين الكلمات المتشابهة ، فألحقوا الواو بكلمة « أولئك » للفرق بينها وبين « إليك » باعتبار أن المصاحف كانت خالية من النقط والشكل .

قال الآلوسي : « والظاهر أن الصحابة – رضوان الله عليهم – كانوا متقنين رسم الخط ، عارفين ما يقتضي أن يكتب ، وما يقتضي أن لا يكتب ، وما يقتضي أن يوصل ، وما يقتضي أن لا يوصل ... إلى غير ذلك ، لكن خالفوا في بعض المواضع لحكمة » [2].

وقال ابن الجزري : « إن كتابة الصحابة للمصحف مما يدل على عظيم فضلهم في علم الهجاء خاصة ، وثقوب فهمهم من تحقيق كل علم » [3] .

إن دعوى خطأ الصحابة – رضي اللّه عنهم – في كتابة المصاحف يتعارض مع ما وعد الله – تعالى – به من حفظ كتابه في قوله – جل وعلا – : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ .

ثالثا : أن الرسم العثماني بظواهره المتقدمة المخالفة لقواعد الرسم الاصطلاحي توقع عامة المسلمين في حرج ، وتؤدي إلى التحريف في كتاب الله تعالى ، فتحاشيًا لذلك يجب كتابة المصاحف بالرسم الإملائي الحديث ، تمشيًا مع المصلحة التي تتفق مع قواعد الشريعة ومقاصدها العامة .

(١) انظر : مع القرآن الكريم ، حيدر قفة ص ١٠٣ ، رسم المصحف للدكتور عبد الحي الفرماوي ص ٢٤٤ ، مقدمة ابن خلدون ص ٢٧٢ طبعة مصطفى محمد بالقاهرة .

(٢) تاريخ القرآن وغرائب رسمه للكردى ص ١١٧ .

(٣) النشر (١٢/١) ببعض تصرف .

وهذا ما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام : « لا تجوز كتابة المصحف الآن على الرسم الأول باصطلاح الأئمة ؛ لئلا يوقع في تغيير من الجهال ... » [1] .

الرد على هذا الدليل :

رد ابن الحاج في كتابه « المدخل » [2] على هذا الدليل بقوله : « ولا يلتفت إلى اعتلال من خالف بقوله : إن العامة لا تعرف مرسوم المصحف ، ويدخل عليهم الخلل في قراءتهم في المصحف إذا كتب على المرسوم ؛ لأن من لا يعرف المرسوم من الأمة يجب عليه ألا يقرأ في المصحف إلا بعد أن يتعلم القراءة على وجهها أو يتعلم مرسوم المصحف ، فإن فعل غير ذلك فقد خالف ما اجتمعت عليه الأمة ، وحكمه معلوم في الشرع الشريف ، فالتعليل المتقدم ذكره مردود على صاحبه ؛ لمخالفته للإجماع المتقدم ، وقد تعدّت هذه المفسدة إلى خلق كثير من الناس في هذا الزمان ، فليتحفظ من ذلك في حق نفسه وحق غيره ، والله الموفق » .

وقد بينا في أدلة مذهب الجمهور الأضرار التي يمكن أن تقع نتيجة كتابة المصاحف بالرسم الإملائي ، وأنه عرضة للتغيير والإضافات في كل عصر ، وربما أدى إلى تحريف القرآن الكريم .

بالإضافة إلى أن القرءات الصحيحة تتفق مع الرسم العثماني - إما تحقيقًا وإما احتمالًا كما تقدم - ولو كتب بغير الرسم العثماني لاختل ذلك ، ومن قواعد الشريعة : درء المفاسد مقدم على جلب المصالح .

على أن جهل الجاهلين لا يعتبر مسوغًا لتغيير ما أجمعت عليه الأمة منذ عصر الصحابة - رضي الله عنهم - ولم يَشُكُّ أحد من المسلمين من عدم معرفته بخط المصحف ، بل العكس هو الصحيح ، فإن قواعد الإملاء الحديثة تختلف من قطر إلى قطر ، بخلاف الرسم العثماني فلا يختلف من بلد إلى بلد ، بدليل أن المسلمين من غير العرب لا يستطيع البعض أن يتحدث معهم ،

---

(١) انظر : البرهان (٣٧٩/١) .

(٢) جـ ٤ ص ٨٦ ببعض تصرف .

ولا يفهم ما يقولون ، فإذا أمسك بالمصحف قرأ قراءة صحيحة ، وما ذلك إلا لأن هذا الرسم قد استقر في أذهانهم بهذا الطابع المميز .

أدلة المذهب الثالث :

سبق أن قلنا : إن أصحاب هذا المذهب يرون أن يكون هناك خطان للمصحف الشريف : أحدهما للخاصة حسب الرسم العثماني ، وأخر للعامة حسب الاصطلاح الحديث .

وأهم ما تمسك به أصحاب هذا المذهب : هو حماية القرآن الكريم من تحريف الجهال وخطئهم في تلاوته ، وفي ذلك مصلحة عامة تتفق مع قواعد الشرع ومقاصده .

وقد نص على ذلك الزركشي نقلًا عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام فقال : « قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : لا تجوز كتابة المصحف على الرسوم الأولى باصطلاح الأئمة ؛ لئلا يوقع في تغيير الجهال ، ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه ؛ لئلا يؤدي إلى دروس العلم ، وشيء أحكمته القدماء لا يترك مراعاة لجهل الجاهلين ، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة »[1] وقد تقدم في الرد على الدليل الثالث لأصحاب المذهب الثاني ما يرد على هذا الدليل .

يضاف إلى ذلك : أن هذه الدعوة تفتح مجالًا للشك في القرآن الكريم ، حيث يكون هناك رسمان متمايزان ، فأيهما الصواب وأيهما الخطأ ؟!

وفي هذا من المفاسد ما فيه .

وصفوة القول :

أن رسم المصحف بالطريقة التي كتب عليها أيام الخليفة الثالث « عثمان بن عفان » رضي اللّه عنه – توقيفي ، ثبت ذلك بإقرار الرسول – ﷺ – لكتّاب

---

(١) البرهان (١/٣٧٩) .

الوحي الذين كانوا يكتبون ما يوحى إليه ﷺ ، ثم يقرأون عليه ما كتبوه ، وهم الذين كتبوه وجمعوه في عهد الخليفة الأول « أبي بكر الصديق » - رضي اللّه عنه - ثم نسخوا منه هذه المصاحف .

كما تأكد بإجماع الصحابة جميعًا على صحة هذا العمل ، وكذا التابعون من بعدهم ، والأئمة المجتهدون ، وجميع القراء إلى يومنا هذا ، حتى جعل أئمة القراءة : موافقة الرسم العثماني شرطًا من شروط قبول القراءة .

قال شيخي الشيخ عبد الفتاح القاضي :

« ... وبناء على هذا يجب على كاتب المصحف وطابعه وناشره أن يتحرى كل منهم كتابته على قواعد الرسم العثماني ، ولا يخل بشيء منها ، ولا يغير فيها شيئًا ما ، بزيادة أو نقص ، أو إثبات أو حذف ؛ حفظًا لهذا التراث الخالد ، واقتداء بالصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين وأعلام الإسلام في سائر الأعصار والأمصار ، لا فرق في ذلك بين المصاحف الكاملة ، والمصاحف الصغيرة (الأجزاء) التي يتعلم فيها الصغار ومن في حكمهم من الكبار ، ليتعرفوا على قواعد الرسم منذ طفولتهم ، ونعومة أظفارهم ، وعلى معلمي القرآن - حيث كانوا - ألا يدخروا وسعًا في تعليم أبنائهم تلك القواعد من الصغر ، حتى يشبوا وقد وقفوا عليها ، وأحاطوا بها خُبْرًا ، وأصبحت القراءة في المصحف ميسورة عليهم وسجية لهم » [1] .

---

(١) تاريخ المصحف الشريف ص ١٠٤ - ١٠٥ .